### بغداد تستعين بفرقة "سوات" و ١٥ مروحية

# مصادر أمنية: ١٥ ألف شرطي سيقومون بحماية اجتماع ٥+١

**المخاوف التي أشارت لها "المدى" في الايام الماضية عن اجراءات امنية مشددة ستسبق اجتماع ٥+١،على غرار ما حدث في اذار الماضي قبيل انعقاد قمة بغداد بدأت تظهر تباعا.**

**فقد كشف مصدر أمني، امس الاحد، عن أن الخطة الامنية لاجتماع ٥+١ المقرر عقده ببغداد الاربعاء المقبل، سيتكفل بتنفيذها ١٥ الف عنصر من وزارة الداخلية، وفرقة من قوات "سوات"، و١٥ مروحية لحماية الاجواء، إضافة إلى فرض حظر جزئي للتجوال.**

**بغداد / المدى**

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لـ"شفق نيوز" إن "القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي أمر بنشر ١٥ الف عنصر من منتسبي وزارة الداخلية مع نشر فرقة (سوات) على الجسور والمناطق المحيطة باجتماع ٥+١".

وأضاف المصدر أن "من ضمن الخطة المعدة تحليق ١٥ مروحية في سماء بغداد اثناء انعقاد الاجتماع تتكفل بحماية الاجواء"، مبيناً أن "حظراً جزئياً للتجوال سيرافق الاجتماع في بغداد، مع قطع الطرق المتقاطعة مع مطار بغداد الدولي".

وقررت وزارة الداخلية العراقية إلغاء اجازات ضباطها وشرطتها لأسبوعين فيما كان مسؤول في الخارجية الإيرانية قد أعلن عن تنسيق سفارة بلده في بغداد مع الأجهزة الأمنية العراقية لتوفير الأجواء الملائمة لحفظ أمن اجتماع مباحثات ٥+١، لكن الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ نفى ذلك.

بالمقابل أكد الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية عدنان الاسدي، الجمعة الماضية ، على ان اجتماع ٥+١ الذي سيعقد في بغداد لن يشكل عامل قلق من ناحية توفير اجواء آمنة، فيما لفت إلى اتخاذها اجراءات لتسهيل مهمة الصحفيين لتغطية الحدث، وبينت أن اللجان الامنية والبروتوكولية التي اشرفت على القمة العربية ستشرف ايضا على اجتماع ٥+١.

ومن المقرر ان تحتضن بغداد وللمرة الاولى اجتماعا للدول الكبرى او ما تسمى بـ ٥+١ (امريكا، بريطانيا، روسيا، الصين، فرنسا، ألمانيا) في بغداد المقرر في ٢٣ من الشهر الجاري، لبحث الملف النووي الايراني. ومن جهته، أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أن لدى طهران الثقة التامة بالمسؤولين العراقيين في ما يتعلق بتوفير الأمن خلال المحادثات النووية بين إيران والدول الكبرى.

وقال: "نعتقد أن المسؤولين العراقيين، مثلما استضافوا بنجاح مختلف المؤتمرات، بما فيها القمة العربية فإنهم قادرون على استضافة المحادثات بين إيران و٥+١ بشكل مناسب".

وأضاف في تصريحات صحفية : "طبعا هنالك إجراءات وتدابير للحراسة والأمن وتتولى السفارة الإيرانية لدى بغداد مسؤولية هذه التدابير وتقوم بالتنسيق الأمني اللازم مع المسؤولين المعنيين بالأمن والحراسة في بغداد".

وأعلنت وزارة الخارجية ترحيب الحكومة العراقية باستضافة الاجتماع القادم لمباحثات ٥+١ في بغداد نظرا لأهمية دفع عملية الحوار إلى أمام وحرصا على أمن وسلامة دول المنطقة والعالم. وقالت الوزارة إن الحكومة العراقية ستعمل على توفير المستلزمات الأمنية والفنية والإدارية كافة لعقد الجولة القادمة من المباحثات.

وأشارت الوزارة في بيان إلى أنّ أعضاء مجلس الأمن الدائمين قرروا إضافة ألمانيا إلى المباحثات مع إيران عند عقد الجولة التالية للمباحثات عن البرنامج النووي الإيراني في بغداد.

وتطالب إيران برفع العقوبات المفروضة عليها والاعتراف بأن انشطتها في تخصيب اليورانيوم ذات اهداف سلمية تماما فيما تطالب واشنطن بتحرك عاجل لاثبات سعي إيران إلى امتلاك ترسانة نووية، الامر الذي دفع الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل للتهديد بأنهما قد يضطران للقضاء عليها بالقوة.

وقالت كاثرين اشتون مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، والتي ترأس المفاوضات باسم القوى الست: "نتوقع أن تؤدي الاجتماعات التالية في بغداد الى التوصل إلى خطوات ملموسة باتجاه التوصل إلى حل شامل يتم التفاوض عليه يعيد الثقة الدولية في الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني".

ووصفت اشتون اجتماعات اسطنبول امس بأنها كانت "بناءة ومفيدة. نرغب الآن في التحرك باتجاه عملية حوار مستمر". وقالت إن الاجتماع في بغداد وهي مقر عربي يحظى بطابع ودي فريد لدى الإيرانيين سيعقد في اطار نهج "خطوة بخطوة". وتضم مجموعة القوى الست الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وهي روسيا والولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا إضافة الى المانيا.

ومن المنتظر أن يبحث اجتماع بغداد الاتهامات الغربية لإيران باستخدام برنامجها النووي المدني المعلن للاستخدامات العسكرية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة والدول الغربية مجتمعة الى فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية قاسية ضد إيران التي ترفض زيارة مفتشين دوليين للمنشآت النووية. وشملت العقوبات حظر شراء النفط الإيراني وعزل البنوك الأجنبية عن النظام المالي الأميركي في ما إذا تعاملت مع البنك المركزي الإيراني، إضافة إلى حظر التجارة مع إيران، الأمر الذي أدى إلى انهيار خطير في عملتها المحلية "التومان" وارتفاع كبير في أسعار المواد الأساسية.

وكانت بغداد قد شهدت قبل وأثناء وبعد أعمال مؤتمر القمة إجراءات أمنية غير مسبوقة بغلق الشوارع وحظر تجوال وتزامنت تلك الإجراءات مع انقطاع شامل لشبكة الهواتف الخلوية في بغداد.

## عالم آخر

▪ سرمد الطائي

### دار ومأزق في النجف

الصورة التي بثتها محطات التلفزة مساء السبت من منزل السيد مقتدى الصدر في النجف، لاجتماع صانعي القرار السياسي العراقي، محاطة بمقارنات تاريخية مثيرة، وتذكريات "حرب وسلام" بين الصدر وامريكا واياد علاوي، وتحولات وانتقالات من التشدد نحو الاعتدال بين الصدر وقادة القائمة العراقية الأخرين. وهي صورة لا تفصل بين فريقين في السياسة بقدر ما تفصل بين صيغتين لادارة الخلاف، يمثل الاول المالكي الذي ظل "معتصما" يصدر البيانات ببغداد، والثاني كل شركائه المحتجين وهم يستعرضون قدرتهم على التنقل بين مراكز القوى والمدن التي تعبر عنها.

الصدر تعرض الى خطر الاعتقال على يد القوات الامريكية في هذا المنزل النجفي. وبعد ٨ اعوام من ذلك التاريخ وجد نفسه يستضيف في المنزل ذاته، كبار قادة البلاد، ورئيس الحكومة الاسبق الذي كان جيشه يدخل في مواجهة مع "جيش الصدر". الصدر الذي كان مطاردا، اصبح مستضيفا للقادة.

رئيس الحكومة الاسبق الذي شهد عهده محاولة دهم لدار الصدر في النجف، وجد نفسه ضيفا عليها متحالفا مع سياستها ومتشاورا بشأن "عدم ظهور دكتاتور جديد". ورائحة التاريخ لا تقف عند هذا الحد، فجواد البولاني وزير الداخلية السابق (وهل هناك وزير داخلية لاحق؟) تولى مع فريقه الامني قيادة صولة الفرسان ضد جيش الصدر، وهو ضيف على الصدر مساء السبت، في منزله. وكلاهما غريم يحتج اليوم على نوري المالكي الذي طار على بساط "الصولة" ليكسب آخر اقتراعين شهدتهما البلاد (مجالس المحافظات والبرلمان).

رائحة التاريخ ومفارقاته كما رسمتها دار الصدر في النجف، تسجل تحولات عديدة. الساسة الذين تقاتلوا بالامس، يحاولون ان يتعلموا كيف يتحاورون. غبار المعارك انقشع لمصلحة "قواعد لعبة" يمكنها خفض مستوى الخسائر بشدة. والخوف المشترك من تفرد شخص واحد بالمصائر والمآلات، يجمع كل الخلافات على قاعدة تطلق مراجعة ضرورية لمسار البلاد.

معظم الحاضرين اصدقاء للمالكي وشركاء في معظم الاوقات الصعبة. الاكراد وقفوا معه بقوة وساندوه في احلك الظروف. وهكذا فعل احمد الجلبي وجواد البولاني. والصدر نفسه كان الرهان الذي حسم للمالكي ولايته الثانية. يقف هؤلاء كلهم في دار بالنجف ويتشاورون "حول منع ظهور الدكتاتور" والمالكي غائب عن النجف كما غاب عن اربيل وكما قد يغيب عن اجتماع وشيك آخر.

الساسة الذين تحاربوا بالامس، نجحوا في الجلوس والحديث الى بعضهم، والمالكي الذي كان صديقا للجميع منذ سنوات، عجز عن الالتحاق بهم. ما الذي منع المالكي ان يستقل مروحية ويسارع الى الجلوس مع شركائه في دار الصدر، ليستمع وجها لوجه ولأول مرة منذ عامين، على اعتراضات واسعة لا يسجلها شركاء الائتلاف الحكومي فحسب، بل يصرخ بها نخبة العراق والطبقات الاكثر دعما لمشروع الدولة المدنية؟

المالكي غائب يكتفي بالبيانات وبالمتحدثين باسم فريقه وهم يوزعون تحذيرات ونعوتا سيئة وتأويلات قاسية، على طيف عابر للطوائف، يسجل الاعتراضات على ادارة الدولة.

المالكي عاجز عن سماع انتقادات توجه له. ولحظة العجز هذه تصيبنا جميعا بالقلق وتفتح الباب على ردود فعل قد تعد متهورة، تمنع المالكي من الذهاب بمروحية في رحلة سريعة الى النجف، وربما تشجعه على البحث عن خيارات ترفع درجة التوتر، في اكثر الازمان توترا.

الغائب المثير للانتباه هو المجلس الاعلى وزعيمه السيد عمار الحكيم، وفريقه الاكثر تميزا داخل التحالف الشيعي: عادل عبد المهدي وباقر جبر وهمام حمودي، وقد عرفناهم جميعا اصحاب مبادرة تصنع التسويات المعقولة، وغيابهم عن اربيل ثم النجف، لم يكن يعني ابدا انهم مع المالكي ضد الاحتجاجات التي تسجلها باقي كتل البرلمان، فهم سباقون لتسجيل كل الاحتجاجات التي نسمعها اليوم. اذن هل هي رغبة مؤقتة في الحياد؟ وهل الوقت مناسب للحياد اليوم؟ لم ينجح فريق المجلس الاعلى في اقناع المالكي بالدخول في حوار مع الشركاء. كما لم ينجح في الالتحاق بمشاورات "كبح جماح المالكي". بماذا ينشغل قادة المجلس هذه الايام، وهل سيكون التردد سبيلا معقولا للوصول الى لحظة تعبئة مناسبة في اقتراع مجالس المحافظات نهاية السنة؟

اصرار المالكي على الغياب، وتمسك المجلس بحياد غامض، وحديث الصدر عن "مخاوف الدكتاتورية" وهو بمثابة "كارت اصفر" اشهر مرارا بوجه رئيس الحكومة.. هي حدود ترسم المأزق الشيعي اليوم. وهو مأزق شهدته تلك الدار النجفية عام ٢٠٠٤ وتعود لتشهده عام ٢٠١٢.

### القضاء الأعلى يسمح للإعلاميين بنقل وقائع الجلسات

# فريق الدفاع ينسحب في اليوم الثاني من محاكمة طارق الهاشمي

□ بغداد / المدى

اعلن فريق الدفاع عن نائب الرئيس طارق الهاشمي المتهم بقضايا ارهابية، والذي تجري محاكمته غيابيا، الانسحاب من القضية مع انطلاق جلسات امس الاحد لعدم اطلاع الهيئة التمييزية على مطالبهم.

وقال المحامي مؤيد العزي رئيس فريق الدفاع عن الهاشمي للصحافيين "قررنا الانسحاب من القضية لعدم قيام الهيئة التمييزية بالنظر بالطعون التي تقدمنا بها". وقامت المحكمة الجنائية المركزية اثر ذلك باتخاذ قرار بانتداب محامين اثنين بدلا عن فريق الدفاع المؤلف من العدد ذاته، حسبما نقل مراسل فرانس برس من داخل الجلسة. وتعد جلسة اليوم الثانية التي تجري غيابيا لاستمرار عدم حضور الهاشمي المتواجد في تركيا. وبدأت الجلسة الاولى الثلاثاء الماضي، واستمع خلالها الى ثلاثة مدعين بالحق الشخصي، سجلوا دعاوى ضد الهاشمي وسكرتيره الشخصي وصهره احمد قحطان. وابرز ما جاء في المحاكمة اعتراف احد عناصر حمايته بصورة صريحة امام القاضي، ويدعى الرائد احمد شوقي. وتحدث شوقي بعد ادائه القسم عن بداية عمله في عام ٢٠٠٥ مع الهاشمي، وكيف بدأ ينفذ عمليات باوامر مباشرة منه. الى ذلك أعلن المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار أن "مجلس القضاء يعطي للإعلاميين صلاحية نقل احداث محاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بعيدا عن مكتبه الاعلامي حفاظا على حياديتها". ويواجه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي اتهامات بتمويل عمليات ارهابية بعد أن أدلى افراد من حمايته باعترافات تفيد بأنه استخدمهم في عمليات قتل وتفجير لصالحه. وأضاف إن "الدور المهم لوسائل الإعلام في تغطية محاكمة الهاشمي دعانا الى افساح المجال وإعطاء الحرية الكاملة للصحفيين كي يتمكنوا من ممارسة عملهم بصورة صحيحة بعيدا عن أي تدخلات من مجلس القضاء الأعلى فضلا عن حرصنا على حيادية المحاكمة وعرضها على الشعب بصورة شفافة ومباشرة". يذكر أن الخامس عشر من أيار الجاري شهد انعقاد أول جلسات محاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي غيابيا بسبب عدم تواجده داخل البلاد بعد تأجيلها أربع مرات متتالية. وتأتي قضية الهاشمي في مرحلة يسودها التوتر بين انقرة وبغداد ورفضت تركيا تسليم الهاشمي الذي ما زال لاجئا لديها، بعدما نشرت الشرطة الدولية (الانتربول) مذكرة توقيف دولية تطالب بتسليمه. واكدت انقرة ان طارق الهاشمي المطلوب في العراق والذي وصل الى اسطنبول منذ مطلع نيسان/ابريل، لن يتم تسليمه.

### العراق ساحة التنافس الأكبر

# تركيا وإيران تتصارعان على ملء الفراغ الأميركي

□ ترجمة المدى

بسبب الخلاف المرير مع العراق فقد ازداد الدور التركي في صراع الشرق الاوسط، حيث تعمل تركيا على حماية استقرارها و ازدهارها من المحور الايراني – العراقي الذي باتت تخشاه مع بدء الانسحاب العسكري الاميركي من العراق.

منذ زمن طويل تحاول تركيا – الدولة المسلمة العلمانية التي لها حدود مع العراق وايران وسوريا – ان تلعب دور الوسيط الإقليمي حيث تتزاحم ايران والسعودية على النفوذ في منطقة تعاني اليوم من انتفاضات سياسية. الا ان السقوط التدريجي الذي احدثته انتفاضات الربيع العربي و رحيل الولايات المتحدة عن العراق قد اجبر تركيا على اجراء تعديلات من خلال هدم التحالفات القديمة و تشكيل اخرى جديدة، و التخلي عن سياسة " لا مشاكل مع الجيران ".

هذا التحول بالاضافة الى الدبلوماسية الهجومية التي يتسم بها رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان، قد رمى بتركيا في لعبة إستراتيجية اقليمية من خلال تأليب بلدان الخليج العربية و انقرة ضد ايران. يقول سولي اوزيل، الاكاديمي و المعلق التركي المعروف "الخطير في الامر هو الانسحاب الاميركي من العراق لأنه جعل العراق ساحة مفتوحة للايرانيين، فوجدت تركيا نفسها – لا محالة و بلا رغبة منها – جزءا من اللعبة الطائفية خلافا لموقفها المتسامي على الطائفية".

منذ كانون الاول و المسؤولون الاتراك يشنون حربا كلامية على بغداد بعد ان اصدر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي امرا باعتقال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي على خلفية اشرافه على فرق قتل.

القلق التركي ناجم من ان سلطة تركيا السلسة المبنية على اقتصاد مزدهر و استقرار ديمقراطي نسبيا بعد فترة طويلة من الانقلابات العسكرية، يمكن ان تتعرض لتهديد المحور الذي تمثله ايران و حكومة المالكي في بغداد. يقول حسن تورونك، زميل جامعة اوكسفورد " الامر يتعلق بصراع قوى متصاعد في بغداد بالاضافة الى صراع اقليمي بين ايران، تركيا و دول الخليج العربية، تجري ممارسته في سوريا و العراق".

عرب الخليج و تركيا كلاهما يريد انتفاضة شعبية و اعمال تمرد في سوريا تطيح بالرئيس بشار الاسد من اجل المساعدة في ردع نفوذه الاقليمي لحليفته ايران و منع المزيد من اراقة الدماء الطائفية.

تركيا تتهم المالكي بتأجيج الخلافات الطائفية من خلال محاولته تهميش منافسيه من الطائفة الاخرى، كما انه طلب من البرلمان سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك و حذر من حرب باردة بين الطائفتين.اما المالكي فيقول ان انقرة هي التي تثير التوترات الطائفية واطلق على تركيا اسم "دولة معادية" تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق. تبادل اردوغان و المالكي اتهامات عامة واستدعى كلا البلدين سفير البلد الاخر ردا بالمثل. ومما زاد في التوتر ان القادة الاتراك التقوا بالهاشمي الموجود حاليا في اسطنبول.

ان نفور انقرة من المالكي ليس جديدا، فعلى مدى سنوات و تركيا تزرع روابط وثيقة مع مجموعات سنية في العراق، كما دعمت القائمة العراقية ضد المالكي في انتخابات ٢٠١٠. يقول اوزيل "لقد امر المالكي باعتقال الهاشمي حتى قبل خروج الاميركان، فاتخذت تركيا موقفا قويا. انها لا تحب المالكي".

لحرصها على حماية مصالحها التجارية في العراق وسط مخاوف من امتداد اية حرب طائفية جديدة عبر حدودها، فان تركيا و منذ زمن بعيد تسعى الى تشجيع التوازن الهش بين سنة العراق و شيعته وكرده. الا ان هذا التوازن قد انتهى بعد خروج الاميركان من البلاد. منذ ذلك الوقت و تركيا تستقبل علنا رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني و رئيس القائمة العراقية اياد علاوي.

من جانبها، ترى ايران ان تركيا تغير اتجاهها الى منطقة كانت تعتبرها قبلا "ساحة خلفية لها". و كما هي الحال مع العراق، فان تركيا كانت تحاول التوسط بشأن الملف النووي الايراني المثير للجدل. الا ان الخلاف بين تركيا و ايران قد تصاعد بسبب دعمهما لطرفين متعارضين في سوريا. كما اعترض بعض المسؤولين الايرانيين على رعاية تركيا للمحادثات بين ست دول عالمية و ايران من اجل انهاء المواجهة بينهما حول برنامجها النووي. كانت المحادثات بين ايران و بريطانيا و الصين و فرنسا و المانيا و روسيا و الولايات المتحدة، تمضي قدما في اسطنبول في نيسان قبل ان يشن اردوغان هجوما على طهران متهما الايرانيين "بالافتقار الى المصداقية" وبانها "تفقد هيبتها الدولية".

يقول سنان اولجين، دبلوماسي تركي سابق وحاليا رئيس مركز الدراسات الاقتصادية والسياسة الخارجية، بان نهج اردوغان الحاد كان يزيد من تفاقم التوتر في العلاقات بين انقرة و جيرانها، "ان مواقفه هي التي قادت الى الازمات مع جيراننا. لو انه لم يتناول المسائل بطريقة الاستقطاب لما فقدنا القدرة على ادارة هذه العلاقات. و بدلا من ان يكون آخر من يتدخل، فقد كان اول من يعلن رد فعله. ما كان يقوله حينها صار نهجا حدّد مجال تركيا في المناورة، و حصرنا في زاوية و تحولت سياستنا الى سياسة متحجرة".

رغم العلاقات المتوترة مع حكومة بغداد، فان التجارة مع العراق تزدهر، حيث باعت تركيا ما قيمته ٨ مليارات دولار من البضائع الى العراق في العام الماضي مما جعله ثاني اكبر سوق تركي بعد المانيا.

عن: نيويورك تايمز